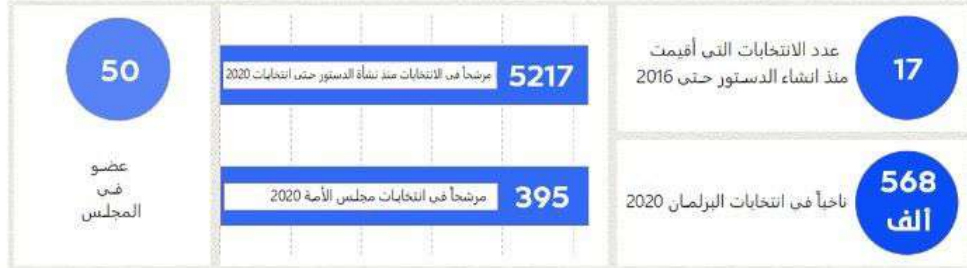




## الانتخابات البرلمانية

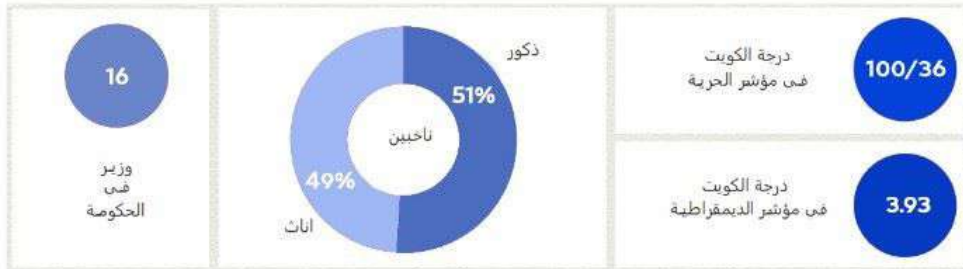
تعتبر الانتخابات الديمقراطية النزيهة فرصة الشعوب للتعبير جماعياً عن السيادة وحفاً من حقوق المواطنين الثابتة. تعترف بهذه المبادئ دساتير الدول في سائر اقطار العالم، وتنص عليها المواثيق الدولية الصادرة حول حقوق الإنسان عن منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والهيئات الأخرى

يمكن للانتخابات أن تعزز الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان والأمن، أو تقويضها. لهذا السبب فإن تعزيز النزاهة وحمايتها في الانتخابات أمر بالغ الأهمية



نظمت المواد 43/44/45 الواردة في القانون رقم 35 لسنة 1962م من قانون الجزاء الكويتي: الجرائم الانتخابية، والتي تجرم التالي:

- التزوير في الجداول الانتخابية أو تزيف المعلومات الخاصة بالمرشحين، كإخفاء معلومات تمنع ترشحهم.
- شراء الأصوات، أو التهديد بهدف الحصول على صوت من الناخبين
- التلاعب بالمستندات المتعلقة بالانتخابات
- الإخلال بحرية الانتخابات من خلال المشاركة في مظاهرات أو تجمعات ضد الانتخابات.
- الانتخابات الفرعية



يتطلب تحقيق مبدأ النزاهة البرلمانية ما يلي:

- وجود جهاز مستقل ينظم ويتابع عملية الانتخابات، كما يرصد كافة ما يدار في وسائل الاعلام من أية مخالفات واحالتها للجهات المختصة
- تمكين المجتمع المدني من ممارسة دورهم الرقابي في العملية الانتخابية مما يعزز مصداقية الانتخابات
- وجود مؤشرات وطنية تقيس الأنماط المرتبطة بالانتخابات من أعداد الناخبين، والمرشحين، والاحصائيات المرتبطة بالجرائم الانتخابية
- اعتماد آليات وقائية صارمة وواضحة، بما في ذلك مراقبة الانتخابات من قبل مراقبين مستقلين ومنظمات المجتمع المدني ووسائل إعلام حرة وفتح المجال للمراقبين الدوليين لمراقبة الانتخابات مما من شأنه تعزيز الثقة محلياً ودولياً بنتائج الانتخابات
- وجود مدونة سلوك للمراقب الانتخابي
- بناء قدرات منظمات المجتمع المدني وأفراد المجتمع في مجال مراقبة الانتخابات
- تطبيق إدارة انتخابية نزيهة، شفافة وعادلة
- وجود قوانين تنظم تمويل الانتخابات
- وعي الناخب في حسن الاختيار والابتعاد عن الطائفية والفئوية والمصالح الخاصة

## المصادر

شبكة المعرفة الانتخابية - مركز البحوث، مجلس الأمة ACE PROJECT - جريدة الجريدة - جريدة القبس الكويتي - الكويت والديمقراطية، الديوان الأميري - الموسوعة الحرة - جمعية الشفافية الكويتية